الصحافة ليست جريمة

تقرير شهر أوت 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمـركز السلامة المهنية

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens snjt

تقرير شهر أوت 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــارني

تصميم:
معاذ عيادي

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

creative commons

المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

3 أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الفصل 55 من الدستور التونسي

لا توضع قيود على الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور إلا بمقتضى قانون ولضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي وبهدف حماية حقوق الغير أو لمقتضيات الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الصحة العمومية.
ويجب أن لا تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبررة بأهدافها، متناسبة مع دواعيها.
لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بهذا الدستور.
على كل الهيئات القضائية أن تحمي هذه الحقوق والحريات من أي انتهاك.

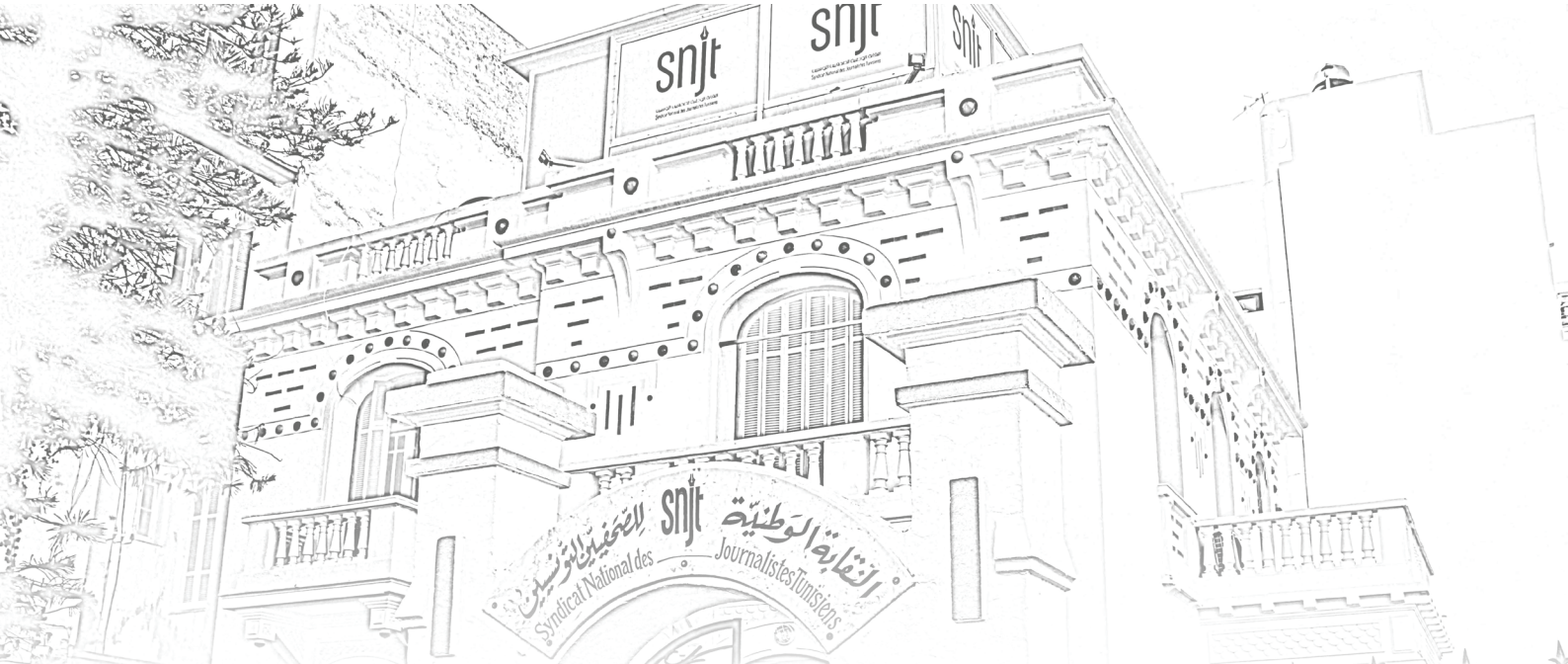

مقدمة عامة

تتعمق أزمة قطاع الإعلام بتواصل قصور السياسات العمومية وسعي السلطة التنفيذية لبسط سيطرتها على الإعلام العمومي، وقد مثل لقاء رئيس الجمهورية مع المديرة العامة للتلفزة التونسية، صورة لحجم التدخل الرسمي في عمل الاعلام العمومي. وقد تواترت خلال الأشهر الماضية حالات الصنصرة والتضييقات على وسائل الإعلام.

كما انتهجت السلطة السياسة سياسة تجفيف منابع المعلومات من مصادرها الرسمية، حيث تتواصل عمليات حجب المعلومات ثم اخضاع الصحفيين للضغط والتشكيك في موضوعية وسائل الإعلام. ويتواصل العمل بمقتضيات المناشير الحكومية المعيقة للحصول على المعلومات من المؤسسات العمومية. ويجد الصحفيون صعوبات كبيرة في الحصول على المعلومات مما يعمق أزمة انتشار الأخبار الزائفة في ظل قطع الطريق أمام المؤسسات الإعلامية المحترفة للتثبت منها، وتتوجه الدولة وفق ما نشرته وزارات العدل والداخلية و تكنولوجيا الاتصال نحو تسخير جهودها لملاحقة ناشري الأخبار الزائفة قضائيا في توجه زجري غير مسبوق لحرية التعبير على الفضاء الرقمي وتفعيلا لمقتضيات المرسوم 54 سيء الذكر المتعلق بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال عوض انتهاج سياسة وقائية فيها انفتاح على وسائل الإعلام كشريك لمكافحة مثل هذا النوع من المعلومات المضللة والزائفة.

كما شهدت بعض المهرجانات الصيفية حالة من الفوضى في اسناد بطاقات الاعتماد للتغطية الإعلامية، ومضايقات كبيرة لحرية العمل الصحفي بالنسبة للمصورين الصحفيين. وتواصلت حملات التحريض ضد الصحفيين والصحفيات على شبكات التواصل الاجتماعي ما عقد وضعهم وحقهم في بيئة عمل آمنة. وتواصلت حملات رئيسة الحزب الدستوري الحر على النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وعلى نقيبها وعلى منخرطيها من الصحفيين والصحفيات.

وازداد الوضع تعقيدا بالنسبة للصحفيين والصحفيات في ظل حالات السجن التي سجلت في صفوفهم في مناسبتين في حق كل من شذى حاج مبارك بتنفيذ بطاقة إيداع بالسجن في حقها وايداعها سجن المسعدين. وتنفيذ الحكم الاستئنافي في حق الصحفي خليفة القاسمي وايداعه سجن المرناقية. وتعاني الصحفية شذى الحاج مبارك ظروف صعبة داخل السجن في ظل تعقد وضعها الصحي.

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تصنف الوضع الحالي الذي تعيشه الصحافة التونسية بالخطير، وتنبه من خطورة الانقضاض غير المسبوق للسلطة على حرية الصحافة ومحاولة افراغ العمل الصحفي من روحه وضربه في مقتل.
وتدعو النقابة السلطات التونسية إلى مراجعة سياساتها المنتهجة في ملف الإعلام وتنبهه إلى خطورة ما تقوم به من انحراف بمفاهيم الحرية وضربها لجوهر العمل الصحفي، وحق المواطن في إعلام تعددي وحر يسعى لكشف الاخلالات ودفع عجلة الإصلاح نحو الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان.

وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية
النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

مقدمة إحصائية

تواصلت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2023 على نفس النسق مقارنة بالأشهر الماضية وسجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 10 اعتداء من أصل 15 إشعارا بحالة وردت عليها من رصد شبكات التواصل الاجتماعي ومراقبة مواقع المؤسسات الإعلامية وعبر متابعة البرامج والأخبار في وسائل الإعلام وعبر الاتصالات المباشرة من قبل ضحايا الاعتداءات أو شهود العيان.

جـــــوان 2023	جويليـــة 2023	أوت 2023
16	12	10

طالت الاعتداءات 12ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 6 إناث و6 ذكور،

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

06 نساء

06 رجال

وتوزعت خطط الضحايا إلى 10 صحفيا وصحفية و5 مصورين صحفيين.

توزيع ضحايا الاعتداءات حسب الخطط

وتوزعت خطط الضحايا إلى 9 صحفيين وصحفية و3 مصورين صحفيين.

المؤسسات الإعلامية لضحايا الاعتداءات

وتتوزع المؤسسات إلى 1 مؤسسة مصادرة و1 مؤسسة خاصة و2 مؤسسة عمومية و 2 مؤسسة جمعياتية و2 صحفيين مستقلين واعتداءين قطاعيين.

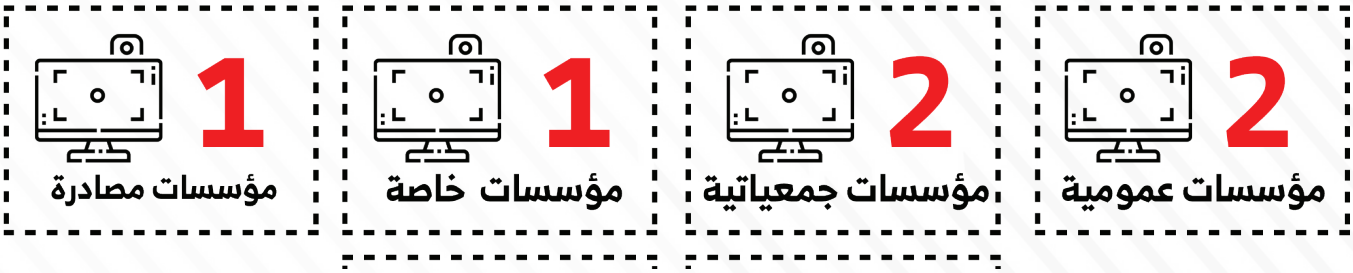

عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع:

المواضيع التي عمل عليها الصحفيون/ات

ضحايا الاعتـــداءات

وقد طالت ضحايا الاعتداءات :

طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

3 مناسبات في الفضاء الافتراضي | 7 مناسبة في الفضاء الحقيقي

وتصدرت إدارات المؤسسة العمومية قائمة المعتدين على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات بـ 3 اعتداءات وتوزع المعتدون/ات على الصحفيين إلى:

المعتدون/ات على الصحفيون/ات

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في:

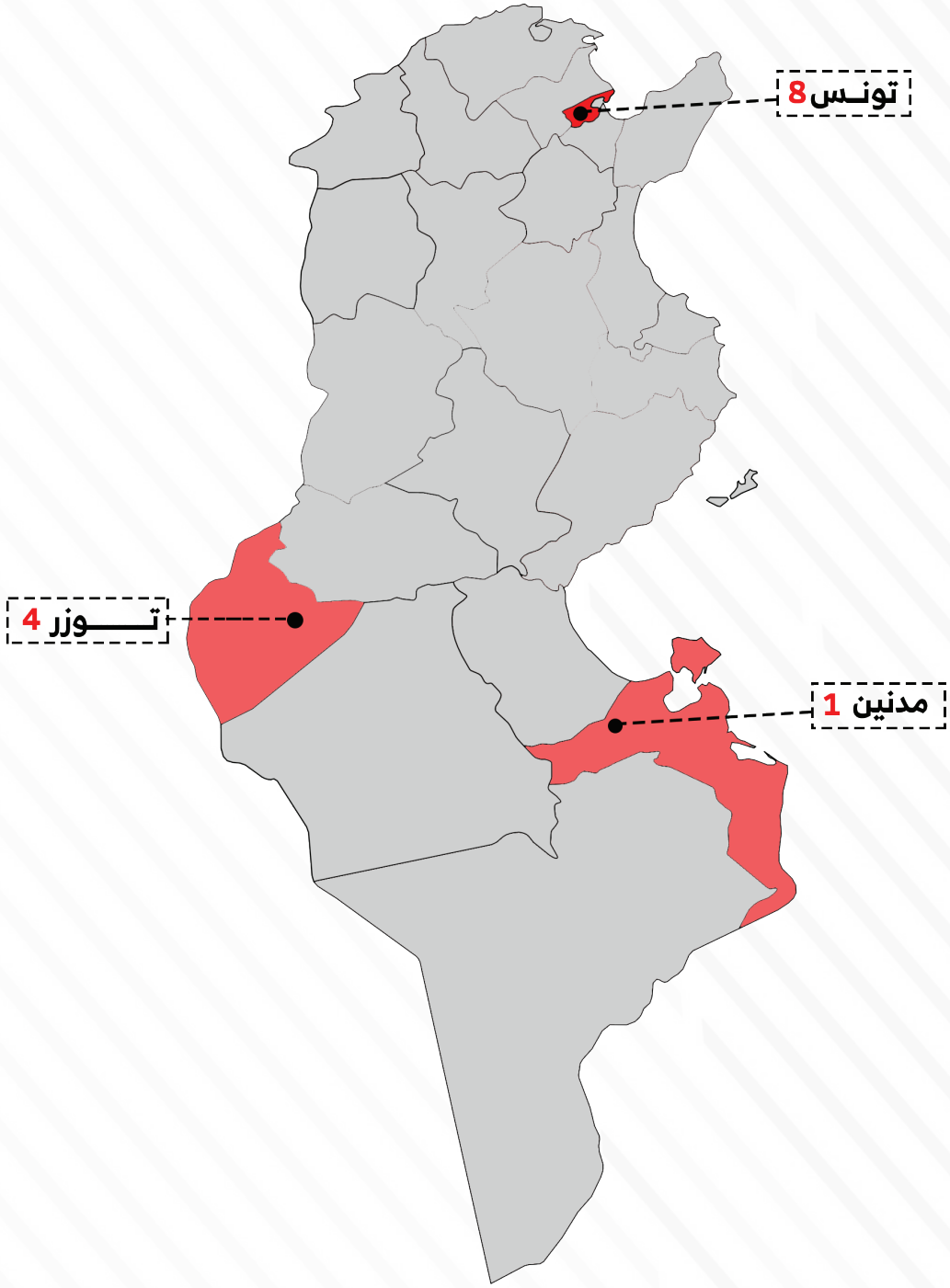

مضايقات تطال الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال تغطية التظاهرات الثقافية

كانت المهرجانات الثقافية مسرحا لعديد المضايقات والتي تمثلت في تقييد التحركات، خاصة بالنسبة للمصورين الصحفيين. وقد سجلت هذه المضايقات خاصة خلال مهرجان قرطاج وكانت محل عدة تشكيات، إضافة إلى بعض الصعوبات المتعلقة بالحصول على تصريحات سواء من الفنانين التونسيين أو الأجانب ضيوف تونس.
كما كان منح الاعتماد موضوع للتداول بين الصحفيين وطالت التشكيات خصوصا المهرجانات الدولية بسبب عدم وضوح طريقة الاعتماد ومدى تطابقها مع المتمتعين بشارات الدخول.

زياد الجزيري ينسحب من تغطية مهرجان قرطاج الدولي

الوقـــــــائع

قرر المصور الصحفي زياد الجزيري الانسحاب من تغطية الدورة 57 من مهرجان الدولي قرطاج في 14 أوت 2023، حيث تعرض الجزيري منذ شهر جويلية الي مضايقات على خلفية انتقاده للمشاكل الصوتية التي جدت خلال حفل الفنان التونسي «مرتضى الفتيتي». وقد تطورت المضايقات اثر نشر المصور الصحفي لفيديو في 5 أوت حول وضع بلدية قرطاج أصفاد لسيارات المواطنين خلال حفل الفنان راغب علامة. وأمام تواصل تحديد مجال عمله وتقييد تحركاته من قبل لجنة تنظيم المهرجان في كل الحفلات التي تلت 5 أوت قرر الجزيري الانسحاب من تغطية المهرجان.

مضايقة المصور الصحفي حسان فرحات

الوقـــــــــائع

ضايقت عناصر من لجنة التنظيم بمهرجان قرطاج الدولي المصور الصحفي حسان فرحات في 13 أوت 2023 وتم تقييد حركته خلال تغطيته حفل الفنانة لطيفة العرفاوي ضمن الدورة 57 من المهرجان. واثر الخلاف الذي جد بينه وبين عناصر من لجنة التنظيم ما استوجب تدخل الأمن لحل الاشكال.

مضايقة الفريق الصحفي للتلفزة التونسية

الوقـــــــــائع

تعرض المصور الصحفي المتعاون مع التلفزة التونسية صابر بن محمد في 13 أوت 2023 إلى مضايقات من عناصر لجنة التنظيم تمثلت في تحديد مجال عمله وتقييد حركته خلال تغطيته لمهرجان قرطاج الدولي في دورته 57 ،ما أدى إلى حدوث مشادة بينه وبينهم. وخلال محاولة الصحفية بالتلفزة التونسية ندى الكنزاري الدخول إلى الكواليس للتصوير مع الفنانة لطيفة العرفاوي رفقة المصور صابر بن محمد تمت محاولة منعهم ومضايقتهم. بينما اعتبرت إدارة المهرجان إثر التواصل معها أن الفريق الصحفي هو من اعتدى بالقول على لجنة التنظيم.

مضايقة صحفي بتوزر

الوقـــــــــائع

وعد مسؤول من فريق عمل الفنان رؤوف ماهر الصحفي بالقناة التونسية مراد مزيود الحصول على تصريح من الفنان عند طلبه اجراء لقاء صحفي معه خلال احيائه لحفل بتوزر في 29 أوت 2023 .

وبعد انتهاء الحفل طلب نفس الشخص من الصحفي الالتحاق بالفنان رؤوف ماهر إلى النزل وهو ما رفضه الصحفي. واثر تعبير الصحفي عن احتجاجه على حسابه على صفحة التواصل الاجتماعي تواصل معه الفنان ووضح له الموضوع مؤكدا أنه لا علم له برغبته في القيام بلقاء صحفي معه.

جهود رسمية للتضييق على حرية العمل الصحفي

سعت الجهات الرسمية إلى الحد من حرية العمل الصحفي والتدخل فيه مباشرة وكانت أخطر هذه الممارسات ما قام به رئيس الجمهورية قيس سعيد من تدخل مباشر في الخط التحريري للتلفزة التونسية وهرسلة مديرتها العامة. كما مثل تجنيد وزارات العدل والداخلية وتكنولوجيات الاتصال لجهود موظفيها نحو ملاحقة الناشرين في الفضاء الرقمي وعلى الحوامل الرقمية للمؤسسات الإعلامية. إضافة إلى تواتر حالات المنع والمضايقة من قبل مسؤولين حكوميين.

رئيس الجمهورية يتدخل في تحرير التلفزة التونسية

الوقـــــــائع

تدخل رئيس الجمهورية قيس سعيد مباشرة في عمل التلفزة التونسية في 4 أوت 2023 خلال لقائه مع المديرة العامة للتلفزة التونسية، حيث سعى إلى توجيه الخط التحريري لقسم الأخبار وتحديد أولوياته وانتقاد البرامج التلفزية والضيوف الذين يحضرون فيها. وتسعى السلطة من خلال هذا الضغط الممارس على رئاسة المؤسسة الإعلامية العمومية إلى توجيهها في اتجاه ما تعتبره أولوية التغطية الإعلامية.

خطوات حكومية لتجريم النشر على الانترنات

الوقـــــــــائع

أصدرت وزارات العدل والداخلية وتكنولوجيات الاتصال في 23 أوت 2023 بلاغًا مشتركًا أعلنت فيه عن إثارة تتبعات جزائية للكشف عن هوية أصحاب ومستغلي صفحات على منصات التواصل الاجتماعي،و ادعت أنها تضر بالأمن العام ومصالح الدولة التونسية وتسعى إلى تشويه رموزها.
وتأتي هذه الخطوة في اطار التضييق على حرية التعبير في الفضاء الرقمي وتفعيلا لمقتضيات المرسوم 54. ولوحت الوزارات الثلاث بنشر قائمة بأسماء الملاحقين قضائيا على المواقع الرسمية في خرق للحق في حماية المعطيات الشخصية واحترام قرينة البراءة.

منع الصحفيين من العمل خلال زيارة وزير الصحة

الوقـــــــــائع

تم في 3 أوت 2023، منع الصحفيين من العمل خلال تغطيتهم زيارة وزير الصحة علي مرابط للمستشفى الجامعي بمدنين. فقد عمد أحد مرافقي الوزير إلى افتكاك هاتف الصحفية عفاف الودرني خلال تسجيلها لشكاوى المواطنين إلى الوزير دون تدخل الأخير لمنع الاعتداء.
وقد تنقل الصحفيون لتغطية الزيارة، لكنهم تفاجؤوا بمطالبتهم بتراخيص التصوير في البداية ثم برفض الوزير التصريح، واعدا بتقديم تصريح في نهاية الزيارة. وخلال تسجيل الصحفية عفاف الودرني لتشكيات المواطنين التي قدموها مباشرة للوزير عمد أحد مرافقيه إلى افتكاك هاتفها الجوال وتسليمه إلى المعتمد لاحقا والذي أعاده لها. وقد امتنع وزير الصحة عن التصريح اثر الزيارة.
وقد طال المنع من العمل كلا من: الصحفية عفاف الودرني والصحفية هادية قاري عن إذاعة تطاوين والصحفي أحمد لملوم عن راديو مدنين. وكانت وحدة الرصد قد تواصلت مع مكتب الإعلام بالوزارة للاستفسار عن موقفها لكن لم تتلقى أي رد.

هرسلة صحفية من قبل مسؤول

الوقـــــــائع

هرسل أحد الموظفين بوزارة الداخلية الصحفية سناء عدوني في 22 أوت 2023على خلفية نشرها لمقال «التحريض على المهاجرين... تعاون رئاسي وحزبي في تونس لاستهداف الوافدين من جنوب الصحراء» بموقع «العربي الجديد». حيث تواصلت الصحفية مع الوزارة للحصول على معلومات دقيقة حول الجرائم التي اقترفها المهاجرون بولاية صفاقس، وقد تواصل معها مكتب الاعلام مؤكدا أنه ليس هناك معلومات حول الموضوع. وحال نشر الصحفية للمقال اتصلت بها الوزارة للومها حول غياب المعطيات الرسمية ضمن المقال.

تحريض على الصحفيين

عبير موسي تحرض على الصحفيين وهيكلهم

الوقـــــــائع

تواصلت حملة التحريض التي تقودها رئيسة الحزب الدستوري الحر على نقيب الصحفيين ونقابة الصحفيين وقطاع الإعلام عبر البث المباشر على صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك. وفي 23 و 24 أوت 2023 وبعد دعوتها لمسيرة أمام نقابة الصحفيين التونسيين، اتهمت الصحفيين بعديد التهم الخطيرة وطلبت من النيابة العمومية اثارة دعوى ضد نقيب الصحفيين وبعض الصحفيين/ات.

معلق يستهدف صحفية

الوقـــــــائع

هاجم المحلل بقناة «التاسعة» رياض جراد في 15 أوت 2023 الصحفية بإذاعة «شمس أف أم» وصال الكسراوي على صفحته على شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» على خلفية تساؤولها عن صفته الصحفية. وقد وجه المحلل عبارات يعاقب عليها القانون قائمة على التمييز على أساس النوع الاجتماعي إلى جانب اتهمات خطيرة وإساءة لسمعة الصحفية.

التعليق القانوني

خلال شهر أوت 2023 سجلت وحدة الرصد عدة اعتداءات ضد صحفيات وصحفيين خلال أداء عملهم،
تراوحت الاعتداءات الموثقة بين المنع من العمل والضغوط السياسية والهرسلة بسبب المحتوى.

الضغوط السياسية:
خلال شهر أوت 2023 لفت نظر المرصد لقاء رئيس الدولة بالمديرة العامة للتلفزة الوطنية، والذي تطرق إلى عمل المؤسسة وخاصة في علاقة بنشرات الأخبار. وتركزت ملاحظات الرئيس حول ترتيب فقرات الأخبار ونوعية الضيوف والمضمون الإعلامي بصفة عامة.

ويعتقد المرصد أن التلفزة العمومية هي مرفق عام تؤدي وظيفة لفائدة جمهور المواطنين بقطع النظر عن توجهاتهم أو مواقعهم. ويجمع خبراء الإعلام أن المرفق العام لا بد أن يتوخى المعايير الموضوعية والمصلحة العامة وعدم التمييز، علاوة على احترام مبادئ حرية التعبير والتنوع. وإذا أصبح الإعلام العمومي جهازا للدعاية الحكومية فانه يفقد ثقة الجمهور وهو ما يؤدي إلى توجه الجمهور الى مؤسسات إعلامية منافسة محلية أو أجنبية لاستقاء الأخبار والمعلومات والآراء. وحينئذ فان من مصلحة المرفق الإعلامي العمومي أن يحترم رسالته وألّا ينحاز الى أي طرف سواء كان حكوميا او معارضا. ويشمل ذلك أيضا طرق تعيين المشرفين على المرفق الإعلامي العمومي ودور غرف التحرير في رسم السياسات التحريرية للمؤسسات الإعلامية العمومية ودور «الهايكا» في تعديل المشهد السمعي البصري، علاوة على حق الجمهور في نقد تلك المؤسسات وواجب هذه الأخيرة في الرد عليها بواسطة جهاز الموفق الصحفي.

ومن ناحية أخرى لفت نظر وحدة الرصد ما أعلنه أحد الأحزاب السياسية من نيته تنظيم اعتصام أمام مقر نقابة الصحفيين التونسيين وتوجيه اتهامات باطلة إلى نقيب الصحفيين لا أساس لها. ومرة أخرى يجد الصحفيون أنفسهم في مواجهة أطراف سياسية وحزبية تحاول الضغط على القطاع حتى يسير في ركابها. وقد حان الوقت لتذكير كل الأطراف السياسية بالكف عن سياسة الضغوط ضد الصحافة وفسح المجال أمام الصحفيين للقيام بعملهم بمهنية ووفق ما تقتضيه قواعد العمل الصحفي.

بيـــــان مشتـــــرك:

أصدرت وزارات الداخلية والعدل وتكنولوجيات الاتصال بلاغا مشتركا بتاريخ 23 اوت 2023 أعلنت فيه انه في إطار مكافحة مختلف الجرائم المتصلة بمواقع التواصل الاجتماعي وبغاية ردع مرتكبيها، تؤكد انه تمت إثارة تتبعات جزائية للكشف عن هوية أصحاب ومستغلي الصفحات والحسابات والمجموعات الإلكترونية التي تعمد إلى استغلال هذه المنصات لإنتاج وترويج أو نشر وبث... إشاعات كاذبة أو نسبة أمور غير حقيقية...
وخلال لقاءات رسمية على أعلى مستوى تمت الإشارة إلى اتفاقية بودابست المتعلقة بالجرائم السيبرانية لسنة 2001 .

وللتذكير فان الاتفاقية المذكورة التي لم تصادق عليها تونس عالجت عديد المسائل والقضايا ومنها تجريم الاعتداء على الخصوصية وأنظمة المعلومات والنفاذ غير القانوني والاعتراض غير القانوني والمساس بالمعطيات او بالنظام المعلوماتي أو سوء استعمال المنظومات. وجرمت الاتفاقية التزوير المعلوماتي والاحتيال السيبرني.

وبالنسبة الى جرائم المحتوى وهو ما يهمنا فان الاتفاقية اقتصرت على تجريم إنتاج ونشر المحتويات التي تستغل الأطفال جنسيا وكذلك تجريم الاعتداء على حقوق التأليف والحقوق المجاورة لها.

ولم تجرم اتفاقية بودابست أية محتويات أخرى، مع العلم ان جرائم المحتوى المتعلقة بالإرهاب مشار اليها في اتفاقيات أخرى. وتشير الاتفاقية الى موضوع التعاون الدولي وتسليم المجرمين لكن في حدود الجرائم الواردة بالاتفاقية. وعليه فان اتفاقية بودابست لا يمكن ان تنطبق على الجرائم المشار اليها في البلاغ المشترك. فالاتفاقية هي اطار قانوني لقمع الجرائم السيبرنية الخطيرة ولا علاقة لها بمسائل حرية التعبير وابداء الآراء بما في ذلك تعمد نشر الاشاعات والأخبار الزائفة.

ونعتقد في المرصد ان تجريم نشر الأخبار والآراء مقيد بنصوص قانونية واردة بالمرسوم 115 مثل الثلب والتحريض والتهديد.
ونذكر انه بالنسبة للمرسوم 54 المتعلق بالجرائم السيبرنية فانه لم يكن محل نقاش مجتمعي كما انه تضمن فصلا مسقطا هو الفصل 24 الذي يجرم ما يسمى بالأخبار الكاذبة، وقد بينا ان اتفاقية بودابست هي مرجع لموضوع التجريم السيبرني ولم تتضمن مطلقا جرائم المحتوى.

ونؤكد مرة اخرى ان المرسوم 115 يبقى هو الإطار القانوني الوحيد الذي يتم بمقتضاه تتبع جنح المحتوى نظرا لمراعاته للاتفاقيات التي صادقت عليها تونس ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

مضايقات الصحفيين أثناء العمل:

اشتكى العديد من الصحفيين من المضايقات خلال تغطية الأحداث السياسية او الثقافية وذلك بمنعهم من اجراء مقابلات مع الوزراء او مع الفنانين ووصل الامر الى حد احتجاز هواتفهم وإغلاقها والاعتداء عليهم بالسب والشتم والعنف.

ولا يـزال بعـض الفاعليـن السياسـيين والثقافييـن يتجاهلـون الرسـالة الإعلاميـة فـي إيصـال الأخبـار والمعلومـات الـى الجمهـور. ولا يوجـد أي تفسـير لبعـض التصرفـات التـي يأتيهـا المسـؤولون تجـاه الصحافييـن، فـي حيـن ان الواجـب يقتضـي تسـهيل عملهـم.

ومرة أخرى نذكـر ان الصحفـي ليـس متطفـلا او فضوليـا، بـل إنـه يـؤدي وظيفـة اجتماعية على غايـة مـن الأهميـة واي فـراغ يتركـه الصحفيـون تملـؤه الإشـاعات الكاذبـة والأخبـار الزائفـة، لان هـذه الأخيـرة لا تنتعـش الا في أجـواء التعتيـم والتضييـق علـى الصحافـة.

وفـي هـذا البـاب يطـرح أيضـا دور الملحقيـن الإعلامييـن الذيـن مـن المفـروض أن يكونـوا صلـة الربـط بيـن المسـؤولين وبيـن الصحافـة لا ان يتحولـوا الـى حاجـز بينهمـا.

التوصيـــات

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر أوت 2023 تدعو:

رئاسة الجمهورية إلى:

-القطع مع التدخل السياسي المباشر في عمل التلفزة التونسية واحترام حرية التفكير داخلها وحرية العمل الصحفي واستقلالية خطها التحريري عن السلطة الحاكمة.

-إيقاف العمل بالمرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال وإيقاف الإجراءات الحكومية القاضية بملاحقة المعبرين في الفضاء الرقمي تفعيلا لهذا المرسوم.

رئاسة الحكومة إلى:

-مراجعة توجه وزارات العدل والداخلية وتكنولوجيا الاتصال نحو مقاربة زجرية والتوجه نحو مقاربة وقائية تقوم على الانفتاح على وسائل الإعلام في مجابهة الأخبار الزائفة.

-سحب كل المناشير الإدارية التي تكرس تجفيف منابع المعلومات ورفع العوائق غير المشروعة أمام التدفق الحر للمعلومات وضمانها من مصادرها الرسمية حماية للمواطن من الأخبار الزائفة وضمان لصحافة الجودة.

الجهات السياسية والمدنية إلى:

-إيقاف الاحالات خارج إطار القانون المنظم لقطاع الصحافة وحفظ كل الشكاوى التي تستند الى نصوص أخرى.

-قبول مطلب التعقيب ومطلب إيقاف التنفيذ في ملف الصحفي المودع بسجن المرناقية خليفة القاسمي.

-مراجعة بطاقة إيداع الصحفية شذى الحاج مبارك بسجن المسعدين والإطلاق الفوري لسراحها

الجهات السياسية والمدنية إلى:

-الانخراط في حملات مساندة ومناصرة لقضايا حرية التعبير وحرية الصحافة.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
مراسلون بلا حدود

الصحافة ليست جريمة

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt